

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف الى المادة ٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية والمعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٩ بند (٤) نصه الآتي :

«أعلى الجهات الميمنة بمد الدين بفوا سن الازام قبل ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وهي :

- (١) الجهات الواقعة قبل بندر أسوان بمديرية أسوان .
- (ب) مأمورية القصير التابعة لمحافظة البحر الأحمر .
- (ج) الواحات الداخلة والخارجة التابعة لمحافظة الجنوب .
- (د) الواحات البحرية التابعة لمحافظة الصحراء الغربية .
- (هـ) واحات سيوة التابعة لمحافظة الصحراء الغربية .
- (و) العريش التابعة لمحافظة سيناء .

مادة ٢ - يستبدل بالمواد ٣ و ٢٠ بند (رابعا) و ٤٠ (فقرة أولى) و ٤٦ (فقرة أولى) من القانون سالف الذكر النصوص الآتية :

مادة ٣ - تعفى من الخدمة العسكرية الأشخاص الآتي ذكرهم :

١ - من لا تتوفر فيه شروط اللياقة لتلك الخدمة وتعين هذه الشروط بمرسوم .

٢ - الابن الوحيد لأبويه أو لأبيه أو لأمه ما دام كذلك ويشترط لإعفاء الابن الوحيد لأمه أن تكون الأم أرملة أو مطلقة طلاقا بائنا أو أن يكون زوجها غير قادر على الكسب بسبب عاهة أو مرض أو بسبب بلوغه من الستين .

٣ - الأخ المستحق للتجنيد أو أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة المجدد الذي توفي بسبب الخدمة في الجيش أو سرح لأمرض أو إصابة أو عاهة أصابته بسببها وكان من شأنها عجزه عن الكسب .

٤ - العائل الوحيد لأبويه أو لأبيه أو لأمه أو لأخوته أو لأخواته ما دام كذلك ويشترط لإعفاء عائل أبويه أو أبيه أن يكون الأب عاجرا عن الكسب بسبب عاهة أو مرض أو بسبب بلوغه من الستين ويشترط لإعفاء عائل أمه أن تكون أرملة أو مطلقة طلاقا بائنا أو أن يكون زوجها غير قادر على الكسب لسبب من الأسباب المتقدمة .

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥١

لشأن تمثيل وزارة الأوقاف بمجلس بلدى الاسكندرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف الى الفقرة (رابعا) من المادة ٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية النص الآتي :

(٧) مدير إدارة أوقاف اسكندرية نيابة عن وزارة الأوقاف .

مادة ٢ - هل وزدائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يهيم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدقنا المتزه في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٠ (٢٧ سبتمبر ١٩٥١)

فاروق

نائب رئيسة صاحب الجلالة

وزير المواصلات وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء

هبة مفتاح الطويل هتمان هحرم هصطفى هنعاس

وزير التكوين (بالنيابة) وزير المالية وزير الداخلية

هحمود هكلمان هنام هؤاد هكراج الدين هؤاد هكراج الدين

وزير العدل وزير التجارة والصناعة وزير الحربية والبحرية (بالنيابة)

هحمده هحمده اوكل هحمود هكلمان هنام هبة المفتاح هسن

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير الزراعة

هبراهيم هخرج هبة الطيف هحمود

وزير المعارف العمومية وزير الخارجية وزير الاقتصاد الوطنى (بالنيابة)

هه هسين هحمده هكراج الدين هحمده هحمده الوكيل

وزير الأوقاف وزير الشؤون الاجتماعية وزير الصحة العمومية

هسين هحمده هبلندى هبة المفتاح هسن هبة الجواد هسين

وزير الدولة

هبة الهيد هبة الحق